بعض الضيفان بطعام نفيس وحرم للاول اكل ما قدم للاخر
ولو تناول اضيق انا طعام فانكسر منه ضمنه كما صححه الرركشي لانه في
يده في حكم العارية ويحرم للانسان اخذ من نحو طعام صديقه
مع ظن رضا مالكه بذلك وتختلف بقدر المأخوذ وخسة وحاله
المضيق ومع ذلك ينبغي له مراعاة نصفة اصحابه فلا يأخذ
الا ما خصه او يسوغ به عن طيب نفس لا عن حياء وكذلك
يقال في قرائن تختلف بين اما عند الشك في الرضا فيحرم الاخذ
كما تظهر مما مر ويكفي كان فتح الباب ليدخل من يشاء ونحو مالك
طعام اطعام مضطر قدر ما يسد رمقه وان كان معصوما
معصوما مسلما او ذميا وان احتاج مالك ما لا وكذا بهيمة الغير
المحترمة خلافا لحربي ومرتد وزان محصن وتارك الصلاة
وكلب عقور فان امتنع فله اخذه قهرا بعوض ان خص
والا فسيأتي ولو اطعمه وله يذكر عوضا فلا عوض له لتفضيه
ولو اختلفا في ذكره العوض صدق المالك بيمينه ويجوز نحو
خوسكر وتبن وتكره وتركه اولى وتحل احد فرخ طير عشش
بملك الغير واسمد خل مع الماء حوضه وحرمه * فصل
في القسم والنشوز يجب قسم لزوجات ان بات عند بعضهن
بقضهن وقرعة او غيرها فيلزمه قسم لمن بقي
منهن ولو قام بهن عذر كمرض وسن التسوية بينهن
في سائر انواع الاستمتاع ولا يواخذ بميل القلب الذي لا
يقصد فان لا يقطانهن بان لا يبيت عند هن ولا قسم
بين اماء او لاماء وزوجة ويجب على الزوجين ايفاء ما يقابل
بالعوض ولو امتنع كلا من ما يكره صاحبه ويؤدب البادئ

مع الرضا

مع الرضا مع الرضا وطلاقه الوجه من غير ان تخرجه الى
مونة وكلفة وذلك غير معتاد عن وطئ شهوة لتحرك
الخلوة بها ومعاشرته لا تطيق ونباشره اي جارحة عن طاعة
بان تخرج بغير اذنه من منزله او تمتنع من التمتع بها او
تغلق الباب في وجهه ولو مجنونة وغير مسافر وعدها
لحاجتها ولو باذنه فلا قسم لهن كما لا نفقة لهن * فرع
قال الاذرعي فلا عبرة بتجويز قاض او مفت ظهر زناها حل له
منع قسمها وحقوقها لتعديه منه نص عليه في الام وهو
اجمع القولين انتهى قال شيخنا وهو ظاهر ان اراد بحاله
ذلك باطنا لعدم بينة لها لتلطيخ فراشه اما في الظاهر
فدعواه عليها ذلك غير مقبول بل ولو ثبت زناها لاحتمال
للقاضي ان يمكنه من ذلك فيما يظهر وله اي الزوج دخول ليل
لواجده على حالة اخرى لضرورة لا لغيرها كما مر فيها المخوف ولو ظنا
وله دخول في نهار لحاجة كوضع متاع او اخذه وعيادة وتسليم
نفقته وتعرف خبر بلا اطالة في مكث عرفا على قدر الحاجة
فان طال فوق الحاجة عصى بمروره وقضى وجوبا لذات النوبة
بقدر ما مكث من نوبة المدخول عليها هذا ما في المذهب
وغيره وتضمنه كلام المنهاج والروضة واصلها ما
خلافه فيما اذا دخل في النهار ولا يجب تسوية في الافاقة
وغير الاصل كان كان نهارا اي في قدرها لانه وقت
التردد وهو في غير الاصل بقل وتكثر وعند حل الدخول
يجوز له ان يمتنع ويحرم بالجماع الا لذاتية بل لا مر خارج
ولا يلزمه قضاء الوطي لتعلقه بالنشاط بل يقضي زمنا طال

Copyright © King Saud University